مفهومُ النَّظم عند الرَّازي في تفسيره – دراسة نقدية[1]

أ.م. د. نايف بن سعيد بن جمعان الزهراني

الأستاذ المشارك في قسم القرآن الكريم والدراسات الإسلامية – بكلية الشريعة والقانون بجامعة جدة – المملكة العربية السعودية

Aaly999@gmail.com

AlRazi's concept of Nazm in his interpretation (of the Holy Qur'an): a critical study

Dr. Naif S. Al-Zahrani.

Associate Professor, Department of the Holy Qur'an and Islamic Studies, Faculty of Law, University of Jeddah, Saudi Arabia.

ملخص البحث:

هذه دراسةٌ نقديَّة لقضية "النَّظم" عند الرازي (ت:٦٠٦) في تفسيره، بيَّنَت مفهومَ النَّظم عنده، ومكانتَه في تفسيره، وكيفيَّة استعماله له، مع تحليل تلك المنهجيَّة، ونقدها ببيانٍ من سبقَه فيها ممَّن تأثَّر بهم، ثمَّ عرضُ أثر تلك المنهجيَّة على التفسير، من خلال دراسة موضعٍ موسَّعٍ فصَّلَ فيه الرازي نظرتَه للنَّظم، ووجوب تقديمِه على كلِّ دليل، وعدم جواز الخروج عنه، ولو خالفَه مَن خالفَه من المفسِّرين، مِن السَّلف أو غيرِهم.

الكلمات المفتاحية: النَّظم، الرازي، التناسب، السياق، المنهج.

Abstract:

This article aims to provide a critical study of AlRazi's (d. 606) concept of Nazm-structuring word/phrases/sentences in his interpretation (of the Holy Qur'an). It clarifies his understanding of Nazm, its importance in his interpretation, and how he employs it. AlRazi's approach has been analyzed and criticized, considering the predecessors who influenced him. Furthermore, the study presents the impact of this approach on the interpretation, and prioritizing him over any other evidence and prohibiting deviating from him, even if it contradicts other interpreters, either predecessors or else.

Keywords: Nazm, AlRazi, suitability, context, approach.

[1] تاريخ الاستلام: ٠٢ / ١٠ / ٢٠٢٣، تاريخ القبول: ٢٤ / ١٠ / ٢٠٢٣

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين ..

أما بعد:

فإنَّ قضيَّة "النَّظم" في القرآن الكريم مِن أبرز القضايا التي اشتغل بالبيان عنها العلماء في عدَّة علومٍ، ومِن عدَّة جهاتٍ؛ عقديَّة ولغويَّة وتفسيريَّة، وأطالوا الكلامَ عنها تنظيرًا في كتبٍ مُفردة، أو تطبيقًا ضمن كتب التفاسير وغيرها.

وقد كان لصلتِه بـ"إعجاز القرآن" أكبر الأثر في اهتمام العلماء به، وتفصيل الكلام في مفهومه، وحدوده، وما يجب له مِن المراعاة والالتزام؛ حمايةً لجناب الإعجاز، الذي هو الحُجَّة على الكافرين في القرآن الكريم، فاتَّصل بالنَّظم مِن الرعاية والاهتمام نحو ما اتَّصل بالإعجاز مِن ذلك.

وكان مِن أبرز مَن استعملَه في تفسيره، وحكَّمَه في المعاني، واعتمدَه أصلًا فيها: فخرُ الدِّين الرازي (ت:٦٠٦) في تفسيره الكبير: "مفاتيح الغيب".

أهمية البحث : ترجعُ إلى مكانة الرازي، وأثره الظَّاهر في حركة العلوم الشرعية من بعده، كما ترجع إلى مكانة تفسيره "مفاتيح الغيب" في علمَي التفسير والاستنباط، واتِّخاذِه مصدرًا لعددٍ غير قليلٍ مِن التَّفاسير.

أسئلة البحث :

١ - ما معنى "النَّظم"؟ وما صلتُه بالمصطلحاتِ المقارِبة؟

٢ — ما مكانة "النَّظم" عند الرازي في تفسيره؟

٣ —كيف كان منهج الرازي في استعمال "النَّظم" في تفسيره؟ وما مدى صحَّة ذلك المنهج؟

أهداف البحث:

١ — تحديد معنى النَّظم، وبيان صلتِه بالتَّناسب، والسِّياق، وما بينهم من تداخُلٍ أو تبايُن.

٢ — بيانُ مكانة النَّظم عند الرازي في تفسيره، وإيضاحُ سبب تلك المكانة عنده.

٣ — تفصيل الكلام عن منهج الرازي في النَّظم، وتحليلُه، وبيانُ مدى موافقتِه لأصولِ علم التفسير الثَّابتَة بنصوصِ واستعمالاتِ أئمَّتِه والسَّلف الصَّالح ﷺ.

مشكلةُ البحث : تداخلت عدَّة مفاهيم واستعمالات للفظة "النَّظم"، مع ضخامة تفسير الرازي، وصعوبة الوقوف على مفهوم "النَّظم" عنده تحديدًا، ثمَّ صعوبة تحليلُ منهجه فيه وأثره في تفسيره؛ لاستلزامِه استقراء جميعَ تفسيره، ثمَّ عرضُ ذلك المنهج على الأصول العلميَّة المعتبرة في علم التَّفسير.

منهجُ البحثِ: الذي سأتبعُه لتحقيقِ غاياتِه بإذن الله يجمعُ بين الوَصفِ والتحليلِ والنَّقد، ويسيرُ على الإجراءاتِ العلميّةِ المتَّبَعة في كتابة الأبحاث؛ من تخريجِ الآياتِ في المتن، وعزوِ القراءاتِ القرآنيةِ، والأحاديثِ النَّبويَّةِ، وأقوالِ العلماءِ، مع الترجمةِ لغيرِ المشهورِ منهم، وإضافةِ تاريخِ وفياتِهم، ونحو ذلك.

الدراسات السابقة : كُتبَت عدَّةُ كتبٍ وأبحاثٍ في موضوعِ "النَّظم" عند عددٍ مِن الأئمَّة؛ كالنَّظمِ عند الخطَّابي (ت:٣٨٨)، وابن جِنّي (ت:٣٩٢)، والجرجاني (ت: ٤٧١)، والسَّمين الحَلبي (ت:٧٥٦)، وغيرِهم، ولم أجد مَن درسَه عند الرازي (ت:٦٠٦) وأبانَ عن أثرِه ومكانتِه في تفسيرِه، إلَّا بحثًا بعنوان: "جهود الإمام الفخر الرازي في الدفاع عن القرآن الكريم من خلال نماذج من تفسيره مفاتح الغيب"، لمحمد أبو بكر باوزير(١)، أوردَ فيه مبحثَ: دفاع الرازي عن نظم القرآن. وذكرَ فيه شبهتين لأهل الإلحاد الطاعنين في القرآن من جهة لغة القرآن وأسلوبه، وردَّ الرازي عليهما، ولم يتعرض لمعنى النظم، ولا لمراد الرازي بالنظم، ولا لمنهجه فيه، ولا لنقده، فهو بعيد من جميع الوجوه عن موضوع هذا البحث.

خطّةِ البحثِ : يشتمل البحث على مقدمة ، ومبحثين ، وخاتمة ، والمصادر والمراجع، كالآتي :

المبحثُ الأوّل: المفاهيمُ والمصطلحات. وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: التعريف بالمصطلحات المؤثرة في بناء البحث.

المطلب الثاني: تبيينُ العلاقةِ بين "النَّظم" و "التَّناسب" و "السِّياق".

المبحث الثاني: موقعُ " النَّظم " من تفسير الرَّازي، ومنهجُه فيه. وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: مكانةُ "النَّظم" في تفسير الرَّازي وأهميَّتُه.

المطلب الثاني: منهجُ الرَّازي في "النَّظم" تحليلٌ ونَقد.

الخاتمة، وفيها النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

المبحثُ الأوّل: المفاهيمُ والمصطلحات :

المطلب الأوَّل: التعريف بالمصطلحات المؤثرة في بناء البحث :

أوَّلًا: "النَّظم": النَّظم في اللغة: الضَّمُّ والتَّأليف.(٢)

وفي الاصطلاح تتفاوت معانيه بحسب مُستعمليه، ومِن أوائل مَن أشارَ إليه الخطابي (ت:٣٨٨)، حيثُ قال: (وأمَّا رُسومُ النَّظم فالحاجةُ إلى الثَّقافة والحِذقِ فيها أكثر؛ لأنَّها لِجامُ الألفاظ، وزِمامُ المعاني، وبه تَنتَظم أجزاءُ الكلام، ويَلتئِم بعضُه ببعَض، فتقومَ له صورةٌ في النَّفسِ يتشكَّلُ بها البيان)(٣).

وأشهر من نُسب إليه "النَّظم" حتى عُرفَ به: عبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧١) صاحب "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، الذي انتفعَ بكلام مَن سبقَه[٤]، وعمدَ إلى ملاحظة الفروق التي تنشأُ عن اختلافِ وجوهِ الكلامِ، وصلتِه بحاجةِ المتكلِّم، وبيَّنَ أنَّ: توخِّي معاني النَّحو بين الكَلِم بحسبِ غرضِ المتكلِّم. هو حقيقةُ النَّظم، وقال: (هذا هو السَّبيلُ؛ فلستَ بواجدٍ شيئًا يرجعُ صوابُه -إن كان صوابًا، وخطؤه -إن كان خطأً- إلى النَّظم، ويدخل تحت هذا الرَّسم، إلَّا وهو معنًى مِن معاني النَّحو قد أُصيبَ به موضعُه، ووُضعَ في حقِّه، أو عومِل بخلافِ هذه المعاملةِ، فأُزيلَ عن موضعِه، واستُعملَ في غير ما يَنبغي له، فلا ترى كلامًا قد وُصفَ بصحَّةِ نَظمٍ أو فسادِه، أو وُصفَ بمزيَّةٍ وفَضلٍ فيه إلَّا وأنت تجُد مرجعَ تلك الصِّحةِ وذلك الفساد وتلك المزيَّة وذلك الفضل إلى معاني النَّحو وأحكامِه، ووجدتَه يدخُلُ في أصلٍ مِن أصولِه، ويتَّصلُ ببابٍ مِن أبوابِه)[٥]، وقال: (وإذا ثبتَ أنَّ سببَ فسادِ النَّظمِ واختلالِه: ألَّا يُعمل بقوانين هذا الشَّأنِ. ثبتَ أنَّ سببَ صحَّتِه أن يُعملَ عليها، ثمَّ إذا ثبتَ أنَّ مُستَنبَطَ صحَّتِه وفسادِه مِن هذا العلم، ثبتَ أنَّ الحُكمَ كذلك في مزيَّتِه، والفضيلةَ التي تعرِضُ فيه، وإذا ثبتَ جميعُ ذلك، ثبتَ أنْ ليسَ هو شيئًا غير توخِّي معاني هذا العلمِ وأحكامِه فيما بين الكلم)[٦].

تنبيه:

يَنقلُ الرازي في تفسيره كثيرًا عن: "صاحب النَّظم"[٧]، ويعني به: أبا عليّ الحسن بن يحيى بن نَصر الجُرجاني المتوفى في حدود (ت:٤٠٠ هـ)، صاحبَ تفسير: "نظم القرآن"، أمَّا عبد القاهر الجرجاني إمامُ البلاغة، صاحبُ نظريَّة النَّظم، فيخصُّه الرازي بعبارة: "النَّحْوي"، فيقول: (وهو اختيارُ الشيخ عبد القاهر الجرجاني النَّحْوي)[٨]، ويقول: (بيَّنَ عبدُ القاهر النَّحْوي في كتابه "دلائل الإعجاز")[٩]، وذلك أنَّ عبدَ القاهر مشهورٌ بعلم النَّحو أيضًا، وله المقدِّمةُ المشهورةُ بـ"الجُمل"، و"العوامِل المِئة"، و"شرحَ الإيضاحِ" لأبي عليٍّ الفارسي (ت:٣٧٧)، كما أنَّ مردَّ كلامِه في "النَّظم" يرجعُ إلى مراعاة معاني النَّحو على التَّحقيق، كما تبيَّن فيما سبق.

وبهذا تعلمُ ما في عبارة ابن ناصر الدِّين الدِّمشقي (ت:٨٤٢) حينَ قال: (ومِن علوم القرآن المتعلِّقةِ بهذه الآية: حُسنُ بيانِ كلِمِها، ومُناسبةُ فواصلِها، وارتباطُها بأوائلِها، وهذا مِن أنواعِ ضُروبِ نَظم القرآن، وقد صنَّف فيه غيرُ واحد، منهم: أبو علي الحسن ابن يحيى بن نَصر الجرجاني، وكتابُه غريبٌ بَديعٌ في بابِه، وغَلِطَ في تسميةِ مُصنِّفِه الفَخرُ الرَّازي، فجعلَه عبدَ القاهر بن عبد الرَّحمن الجُرجاني، صاحبَ المقدِّمةِ في النَّحو المشهورةَ بالجُمَل، وشرحِ الإيضاحِ لأبي عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار الفارسي في ثلاثين مُجلَّدًا)[١٠]، على أنَّها عبارةٌ مفيدةٌ في بيانِ بعضِ جوانب النَّظم.

ويُمكنُ صياغةُ المعنى الاصطلاحيِّ للنَّظم عند مَن كتبَ في التَّفسير، واستعملَه في تفسيره، بأنَّه: **المعنى الواحدُ المتَّصلُ مِن أوَّل السورةِ إلى آخرِها والذي يَنتظِمُ جميعَ معانيها فلا تخرج عنه**. وهو بهذا المعنى عند الرازي كما سيأتي بيانُه إن شاء الله.

ومن أوائل من ذكره في تفسيره واستعملَه الشهرستاني (ت:٥٤٨) في "مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار"(١١)، والزَّمخشري (ت:٥٣٨) في "الكشَّاف"، والرازي في "مفاتيح الغيب"(١٢)، والبقاعي (ت:٨٨٥) في "نظم الدرر"(١٣)، وجماعةٌ من المعاصرين(١٤).

و"النَّظم" بهذا المعنى يقول به كلُّ من يقول بـ "مقاصد السور"، و "الوحدة الموضوعية"، و"عمود السورة"، ونحوها من المصطلحات؛ لما بينها مِن التَّقارب في المفهوم، والتَّشابُه في التَّطبيق.(١٥)

ثانيًا: "التَّناسب": التَّناسب لغةً: اتِّصالٌ ومُشاكلة(١٦).

واصطلاحًا قال فيها الزَّركشي (ت:٧٩٤): (المناسبةُ أمرٌ معقول، إذا عُرِضَ على العقول تلقَّته بالقبول)(١٧)، **و"المناسبات بين السور والآيات" هي: وجوه اتِّصال السورِ والآياتِ وتلاؤمِها**.

وهي نوعٌ من أنواع علوم القرآن التي صنَّف فيها العلماءُ على الإفرادِ، وضِمنَ كتب علومِ القرآن(١٨)، والمناسباتُ ميدانٌ واسعٌ للنَّظر والاستنباط، كثيرةُ اللطائفِ، قال فيها الرازي: (أكثرُ لطائفِ القرآن مودعةٌ في التَّرتيباتِ والرَّوابط) (١٩).

ثالثًا: "السِّياق": "السياق" لغة: مصدر "سَاقَ" وهو: حَدْو الشيء. وانْسَاقَ الشيءُ: تَتابَع(٢٠).

واصطلاحًا: **مجموعُ المعنى المتَّصلِ في الآيةِ وما قبلَها وبعدَها**. وحقيقتُه: اتِّصالُ جُملةٍ مِن المعاني في مَعنًى واحد سِيقَت له. ويصحُّ أن يُسمَّى: "المعنى المتَّصل"، أو "المقام"، أو "موضوع الآيات".

وقد اتفقَت كلمةُ المفسِّرين على أنَّ الأخذَ بالسياق لازم، ولا يجوز الخروج عنه إلا بدليل؛ لأنَّ المعنى المتَّصلَ كلامٌ واحد، ولو فُصلَ على آيات(٢١)، وهو من أقوى الأدلَّةِ في تعيينِ المراد(٢٢).

المطلب الثَّاني: تبيينُ العلاقةِ بين "النَّظم" و "التَّناسب" و "السِّياق" :

ملاحظة تناسب المعاني المتجاورة أمرٌ معروف في كلامِ العرب، واعتبرَه المفسرون، ومِن هذا الباب كان مِن أساليب العرب: التَّقديم الذي هو بمعنى التَّأخير، والتَّأخير الذي هو بمعنى التَّقديم، أو: تقديمُ ما حَقُّه التأخير، وتأخيرُ ما حَقُّه التَّقديم. وذلك في كلامِ العَربِ كثيرٌ؛ لمعانٍ مَقصودة، ولأنَّه خروجٌ عن الأصلِ في نَظمِ الكلامِ فلا يُقالَ به إلا بدلالةٍ ظاهِرَة، قال الرازي: (الكلامُ إذا استقامَ مِن غيرِ تغييرِ النَّظمِ لم يَجُز المصيرُ إلى التَّقديمِ والتَّأخير)(٢٣).

ومِن شواهده المشهورةِ قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ١ قَيِّمٗا﴾[الكهف:١-٢]، والمعنى: الحمدُ لله الذي أنزلَ على عَبدِه الكِتابَ قَيِّمًا ولَم يَجعَلْ لَه عِوَجا. ومنه قول جَرير[٢٤]:

طافَ الخَيالُ وأينَ مِنكَ لِماما ... فارجِعْ لِزَورِكَ بالسَّلامِ سَلاما

أي: طافَ الخَيالُ لِمامًا، وأينَ هُوَ مِنك! وقد نصَّ ابن جرير (ت:٣١٠) على هذا الأسلوب في تفسيره، واعتمده في كثير من المواضع.[٢٥]

وللنَّظم صلةٌ ظاهرةٌ بـ "علم المناسبات"، فالحاكم الجُشَمي (ت:٤٩٤) لما ذكر "النَّظم" وجعلَه مِن "علوم القرآن"، إنَّما قصدَ به في الأكثرِ: "المناسبات"، حيثُ قال: (وعلوم القرآن كثيرة، مدارُها على ثمانية ...، ورابعُها: النَّظم، فإنَّ القرآنَ على ما هو عليه مِن السور والآياتِ اتَّصلَ بعضُها ببعض، كذلك أُنزِل، وفي كلِّ ذلك غَرضٌ وفائدة)[٢٦]، ثمَّ قال في آخر سورة الفاتحة: (النَّظم: قيلَ كلُّ ما في هذه السورةِ مُرتبطٌ بالحَمد، والتَّسميةُ الاستفتاحُ له)[٢٧]، وقال في موضع آخر: (النَّظم: ويقال: كيف يتَّصل قوله: "ليس البِرّ" بما قبلَه؟ قلنا فيه قولان: الأول: ليس البِرّ السُّؤال عن الأهلَّة ..)[٢٨]، وهكذا يوردُ قِسمًا خاصًّا للكلامِ على كثيرٍ مِن المقاطع التي يُفسِّرها، عنوانُه: النَّظم.[٢٩]

وتبعَه في ذلك الرازي، وقال: (فهذا هو وجهُ النَّظم والمناسبةِ بين هذه الآيةِ وبين ما قبلَها)[٣٠]، وقدَّمَ ذكر "النَّظم" في بداية المقاطِع مُمهِّدًا به تفسيره، وواصِلًا به معاني الآيات في السورة، ومِنه قوله: (إذا عرفتَ وجهَ النَّظم فنقولُ: في الآية مسائلَ)[٣١] ثمَّ ذكرَها، وبيَّن وجهَ التَّناسُبِ في موضعٍ ثمَّ قال: (فهذا هو الكلامُ في ترتيبِ النَّظم، وفي الآية مسائِل)[٣٢] ثمَّ شرعَ في التَّفسير، وأمثالُها كثير[٣٣].

فالنَّظم عند الرازي يبدأ بمناسبات الآيات شيئًا فشيئًا، ويتصاعد حتى يتمَّ فيه المعنى الواحد الجامع لمعاني باقي آيات السورة.

ويُلاحظُ أيضًا ما بين "النَّظم" و"السياق" من تداخل، فالسِّياقُ بَعضٌ من النَّظم، والنَّظمُ أعمُّ من السياق، فهو شاملٌ لكلِّ السورة، أمَّا السياق فهو خاصٌّ بجملةِ آياتٍ تطولُ أو تقصُرُ، وقد يستغرقُ جميعَ السورة كما في عددٍ من السور القِصار[٣٤]، قال الرازي: (وإذا كان ما قبلَ هذه الآيةِ وما بعدَها خطابًا مع الله تعالى، وَجبَ أن يكونَ النِّداءُ مِن الله تعالى؛ وإلَّا لفسَدَ النَّظم)[٣٥].

ولهذا لا نكادُ نجدُ أثرًا لذِكرِ "السِّياقِ" في تفسيرِ الرازي؛ لاستِغنائِه عنه بالنَّظمِ، وقد تتبَّعتُ هذه اللفظةَ وما يُقاربُها في تفسيرِه فلم أجده ذكرَها إلا في سبعةِ مواضِع، وذلك ليس شيئًا يُذكرُ في تفسيرٍ بلغَ اثنينِ وثلاثينَ جُزءًا.

المبحثُ الثَّاني: موقعُ "النَّظم" مِن تفسير الرازي ومَنهجُه فيه :

المطلب الأوَّل: مكانةُ "النَّظم" في تفسير الرَّازي وأهميَّتُه :

أبانَ عبدُ القاهر الجُرجاني عن موقعِ النَّظم في الكلامِ عمومًا، وأطالَ في ذِكرِ أهميَّتِه، وخصَّصَ له كتابَه "دلائلَ الإعجاز"، وقال: (وقد علمْتَ إطباقَ العلماءِ على تعظيمِ شأنِ النَّظم وتفخيمِ قدرِه، والتَّنويه بذكره، وإجماعِهم أنْ لا فضلَ مع عدمِه، ولا قدرَ لكلامٍ إذا هو لم يستقمْ له، ولو بلغَ في غرابةِ معناه ما بلَغ، وبتَّهمُ الحُكمَ بأنَّه الذي لا تمامَ دونَه، ولا قِوامَ إلا به، وأنَّه القُطب الذي عليه المدار، والعمودُ الذي به الاستقلال)[٣٦].

ونصَّ الزَّمخشري على وجوبِ مراعاتِه في التَّفسير، وأنَّ ذلك مِن حمايةِ ما وقعَ به التَّحدِّي، فقال: (ومِن حقِّ مُفسِّر كتاب اللَّه الباهِر، وكلامِه المعجز، أن يَتعاهَد في مذاهبِه بقاءَ النَّظم على حُسنِه، والبلاغةِ على كمالِها، وما وقع به التَّحدِّي سليمًا مِن القادِح، فإذا لم يَتعاهَد أوضاعَ اللُّغةِ فهو مِن تَعاهُد النَّظمِ والبلاغةِ على مراحِل)[٣٧].

وقد كانَ ذلك هو الباعثُ للرازي على بيانِ أهميَّة النَّظم، وإعلاءِ مكانتِه، فقدَّمَه على كلِّ ما سواه مِن أدلَّة المعاني، وجعلَه أهمَّ الأصولِ التي يُعتمَدُ عليها في التفسير، وردَّ كلَّ ما عارضَه مِن وجوه الأدلَّة.

وذلك أنَّه يراهُ أساسَ "إعجازِ القرآن" الذي يجبُ الإيمانُ به وتَصديقُه، ومعقِدَ "التَّحدِّي" الذي يحرمُ القَولُ بكلِّ ما مِن شأنِه الإخلالُ به، كما سيأتي في نصِّ المنهجية في المطلَب التَّالي، وهو في هذا مُتابعٌ الزَّمخشريَّ حيثُ قال: (قُلتُ: ما ضَرَّك لو قُلتَ: المقذوفُ والملقى هو موسى في جوفِ التَّابوت؛ حتَّى لا تُفرِّق الضَّمائرَ، فيتنافرُ عليك النَّظمُ الذي هو أُمُّ إعجازِ القرآن، والقانونُ الذي وقعَ عليه التَّحدِّي، ومراعاتُه أهمُّ ما يجبُ على المفسِّر)[٣٨].

ومِن نصوصِ الرازي المبيِّنةِ لمنهجِه قوله في **ردِّ القَولِ لمخالفتِه النَّظم**:

- (وأمَّا التَّأويل الثَّامن: فهو في هذه الآيةِ يوجِبُ تفكيكَ النَّظم)[٣٩].
- (والأقربُ أنَّ المخاطبين هم: بنو إسرائيل. لأنَّ صَرفَ الخِطاب إلى غيرهم يوجبُ تفكيكَ النَّظم)[٤٠].
- (أمَّا التَّأويلُ الأوَّلُ فضَعيف؛ لأنَّه يوجبُ ركاكةً في النَّظم)[٤١].
- (واعلَم أنَّ تفسيرَ الآيةِ بهذا الوجهِ لا شكَّ أنَّه يَقتضي ركاكَةً عظيمَةً في النَّظم)[٤٢].

– (لو كانَ المراد ذلك لكانَت هذه الآيةُ أجنبيَّةً عنها بالكلِّية، وكانَ ذلك غايةَ الفسادِ في النَّظم والتَّرتيب)[٤٣].

– (حَملُ قولِه: ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ﴾[ص: ٣٣] على أنَّ المراد مِنه: طلبُ أن يَردَّ اللهُ الشَّمسَ بعد غروبِها. كلامٌ في غايةِ البُعد عن النَّظم)[٤٤].

– (فهذه الآيةُ يجبُ أن تكونَ مذكورةً لهذا الغَرَض، وإلَّا لتفكَّكَت السورةُ في نَظمِها وترتيبِها)[٤٥].

وقال في **تقديمِ ما راعى النَّظم**:

– (فثبت أنَّا إذا حملنا الآيةَ على هذا الوجهِ استقامَ النَّظم، وحصلَ التَّرتيبُ الحسنُ المفيد)[٤٦].

– (وعندي فيه وَجهٌ خامسٌ وهو أقربُ إلى رعاية النَّظم)[٤٧].

– (فإنَّه إن لم يَكن المراد ذلك تفكَّكَ النَّظم، ولم يَبق للبعضِ تعلُّقٌ بالبعض)[٤٨].

– (وعلى هذا التَّقدير يستقيمُ النَّظمُ ولا يَحتاج إلى تكليفِ تلك التَّعسُّفات، وإذا كان لا بُدَّ مِن التزامِ الإضمارِ فهذا الإضمارُ الذي به يَنتظِم الكلامُ نظمًا بيِّنًا جَليًّا أولى مِن تلك التَّكلُّفات)[٤٩].

– (والأوَّلُ أقربُ إلى النَّظم)[٥٠].

– (والأوَّلُ هو الأوجَهُ؛ وإلَّا لتفكَّكَ النَّظم)[٥١].

وقدَّم مراعاةَ النَّظم على مراعاةِ خبرِ الواحد، فقال: (ويمكنُ أن يُجابَ عنه بأنَّه لما وقعَ التَّعارض بين هذه الحُجَّة وبين الحُجَّة التي ذكرناها، كانت الحُجَّة التي ذكرناها أولى بالرِّعايةِ؛ لأنَّ المحافظةَ على نَظمِ الكلام أولى مِن المحافظةِ على خبرِ الواحد)[٥٢].

وقدَّم النَّظم على قولِ عامَّةِ المفسِّرين، وعلى الأخصِّ مِن السَّلف، **بل نُقلَ فيه الإجماع**، كما في قوله: (فلو قُلنا: إنَّ قولَه تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾[الأعراف: ٢٠٤]، المرادُ مِنه: قراءةُ المأمومِ خلفَ الإمام. لم يَحصُل بين هذه الآيةِ وبين ما قبلَها تعلُّقٌ بوَجه مِن الوجوه، وانقطَع النَّظم، وحصلَ فسادُ التَّرتيب، وذلك لا يَليقُ بكلامِ الله تعالى، فوجبَ أن يَكونَ المراد مِنه شيئًا آخرَ سوى هذا الوجه)[٥٣]، وقد قال الإمام أحمد بن حنبل (ت:٢٤١) في هذه الآية: (أجمعَ النَّاسُ على أنَّ هذه الآية في الصَّلاة)[٥٤]، وقال ابن عبد البر (ت:٤٦٣): (وهذا عند أهل العلم عند سماعِ القرآن في الصَّلاة، لا يَختلفون أنَّ هذا الخطابَ نزلَ في هذا المعنى دونَ غيرِه)[٥٥]، وقال ابن تيمية (ت:٧٢٨): (وقد استفاضَ عن السَّلف أنَّها نزلَت في القراءة في الصَّلاة)[٥٦].

وكذا **خالفَ الجُمهورَ أخذًا بالنَّظم** في قولِه في مَوضِع: (فالذي عندي فيه والله اعلم)، ثمَّ ذكرَ قولَه، وقال بعدَه: (وقالَ الجمهورُ: المرادُ مِنه ...، والأوَّلُ أقربُ إلى نَظمِ السورةِ مِن أوَّلِها إلى آخرِها)[٥٧].

ومِن المهمِّ هنا الإشارةُ إلى **أنَّ الزمخشريَّ إمامُ الرازي في هذا الباب**، فقد نقل عنه الرازي تقريراتِه وتعليلاتِه في باب النَّظم، وكرَّرَ نصوصَه فيه، من نحو قوله: (قال صاحبُ "الكشاف": إنَّه عطف على: آمنا بالله. وهذا يَردُّ قولَ مَن يَزعمُ أنَّ صِبغةَ الله بَدلٌ مِن مِلَّة إبراهيم، أو نَصبٌ على الإغراء، بمعنى: عليكم صِبغةَ الله؛ لِما فيه مِن فِلقِ النَّظم)[٥٨]، وقوله: (قال صاحبُ "الكشَّاف": الضَّمائرُ كلُّها راجعةٌ إلى موسى عليه السلام، ورجوعُ بعضِها إليه وبعضِها إلى التَّابوتِ يؤدِّي إلى تنافُر النَّظم)[٥٩]، وقوله: (قال صاحبُ "الكشَّاف": الذي جعلَ مرفوعَ لأنَّه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أو لأنَّه صفةٌ لرَبِّي، أو منصوبٌ على المدح، وهذا مِن مظانِّه ومجازِه، واعلَم أنَّه يجبُ الجزمُ بكونِه خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ؛ إذ لو حمَلناه على الوجهين الباقيَين لَزمَ كونُه مِن كلامِ موسى عليه السلام، ولو كانَ كذلك لفسدَ النَّظم)[٦٠]، وقال الزمخشري: عن قَولٍ ردَّه: (وفي ذلك فكُّ النَّظم وتَبتيرُه)[٦١]، وتلك عبارةُ الرازي التي تكرَّرَت في نَحو هذا المقامِ كما مرَّ.

واهتمامُ المعتزلةِ بهذا الباب قديم، فقد ألَّفَ فيه الجاحظ (ت:٢٥٥) كتابَه: "نظمَ القرآن"[٦٢]، وأشارَ إلى "النَّظم" في بعضِ كُتُبه[٦٣]، وأشرنا فيما مَضى إلى مكانتِه في تفسير الحاكمُ الجُشَميُّ، وظهرَت عنايةُ الزَّمخشري به في تفسيرِه في كثيرٍ مِن المواضع[٦٤]، ومِنه قوله: (وهذه الأسرارُ والنُّكَتُ لا يُبرزُها إلا علمُ النَّظم، وإلا بَقيَت مُحتجِبَةً في أكمامِها)[٦٥]، فهو عنده عِلمٌ قائمٌ له مَفهومُه ووظيفَتُه.

المطلب الثَّاني: منهجُ الرَّازي في "النَّظم" تحليلٌ ونَقد.

فصَّلَ الرازي رؤيتَه للنَّظم، وأثرَه في التفسير، عند تفسير قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾[فُصِّلَت: ٤٤]، فقال: (المسألة الثانية: نَقَلوا في سبب نزول هذه الآية أنَّ الكفار –لأجلِ التَّعنُّت– قالوا: لو نزَل القرآنُ بلغة العجَم. فنزلت هذه الآية. وعندي أنَّ أمثالَ هذه الكلماتِ فيها حَيفٌ عظيمٌ على القرآن؛ لأنَّه يقتضي ورودُ آياتٍ لا تعلُّق للبعض فيها بالبعض، وأنَّه يُوجب أعظمَ أنواع الطَّعن، فكيف يتمُّ مع التزام مثل هذا الطَّعن ادِّعاءُ كونِه كتابًا منتظِمًا! فضلًا عن ادِّعاء كونِه مُعجزًا!

بل الحقُّ عندي أنَّ هذه السورةَ مِن أوَّلها إلى آخرها كلامٌ واحد، على ما حَكى الله تعالى عنهم مِن قولهم: ﴿قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ﴾[فُصِّلَت: ٥]، وهذا الكلامُ أيضًا متعلِّقٌ به، وجوابٌ له، والتَّقدير: أنَّا لو أنزلنا هذا القرآنَ بلُغَة العَجَم لكانَ لهم أن يقولوا: كيف أرسلْتَ الكلامَ العجميَّ إلى القومِ العرب. ويصحُّ لهم أن يقولوا: ﴿قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ﴾ أي: مِن هذا الكلام. ﴿وَفِىٓ ءَاذَانِنَا

وَقْرٌ﴾ مِنه، لأنَّا لا نَفهمه، ولا نحيطُ بمعناه، أمَّا لِما أنزلنا هذا الكتاب بلغةِ العَرَب وبألفاظهم، وأنتم مِن أهل هذه اللغة، فكيف يُمكنكم ادِّعاءُ أنَّ قلوبَكم في أكنَّةٍ مِنها، وفي آذانِكم وَقرٌ مِنها! فظهرَ أنَّا إذا جعلنا هذا الكلامَ جَوابًا عن ذلك الكلام، بَقيَت السورة مِن أوَّلها إلى آخرها على أحسنِ وجوهِ النَّظم، وأمَّا على الوجه الذي يذكره النَّاسُ فهو عجيبٌ جدًا)[٦٦].

يتبيّن مِن هذا النصِّ أنَّ مُرادَ الرازي بالنَّظم: المعنى الواحد المتَّصل من أوَّل السورة إلى آخرها والذي يَنتظِمُ جميعَ معانيها فلا تخرج عنه. على ما سبقَ تقريرُه.[٦٧]

ولا يَخفى مُشابهةُ كلامِه هنا لكلامِ الزَّمخشريِّ المنقولُ آنِفًا: (قُلتُ: ما ضَرَّك لو قُلتَ: المقذوفُ والملقى هو موسى في جوفِ التَّابوت؛ حتَّى لا تُفرِّق الضَّمائرَ، فيتنافرُ عليك النَّظمُ الذي هو أُمُّ إعجازِ القرآن، والقانونُ الذي وقعَ عليه التَّحدِّي، ومراعاتُه أهمُّ ما يجبُ على المفسِّر)[٦٨].

وملخَّص حُجَّةُ الرازي هنا:

١. **لا تستقيمُ دعوى "إعجاز القرآن" إلا بكونه منتظِمًا.**

٢. **عدم القول بالنَّظم يوجبُ أعظمَ أنواع الطَّعن.**[٦٩]

٣. **ورودُ آياتٍ لا تعلُّق للبعض فيها بالبعض مُفسدٌ للنَّظم، وفيه حَيفٌ عظيمٌ على القرآن.**[٧٠]

٤. **يتبعُ ذلك: لزوم ردِّ كلِّ معنىً خرجَ عن النَّظم بهذه الصُّورة.**

٥. **ويلزمُ مِنه: توحيد مقصد السورة. فلا يكونُ لها أكثرَ مِن مَقصَد.**

فأمَّا المسألة الأولى: فهي محلُّ اتفاقٍ بلا خلاف، فالقرآن كلُّه منتظمٌ لفظًا ومعنًى بلا اختلال، غيرُ خارجٍ عن لسان العرب، وبالغٌ فيه أعلى وجوه الفصاحةِ. ذلك هو المعنى الذي لا اختلافَ فيه للنَّظم، أمَّا ما أضيفَ إليه مِن لوازمَ، وما لها مِن آثار، فسيأتي الكلامُ عنها تاليًا إن شاءَ الله.

وأمَّا الثانية والثالثة والرابعة فالجواب عنهما من وجوه:

أوَّلًا: أنَّ القرآن نزلَ على لسان العرب، ومن عادة العرب في منثور كلامها وأشعارها أن تتكلَّم بالكلام الطويل، أو القصيدة الطويلة، ثمَّ قد يتّصل ذلك الكلام بعضُه ببعض إذا اتَّصلت أغراضُه، وقد ينفصل إذا تعدَّدت مقاصده، وليس شرطًا لفصاحته فضلًا عن صحَّته أن يجمعَه معنًى واحدٌ متَّصل، بل عَدُّوا من وجوه البلاغة "الاقتضاب"، وهو: (قطعُ الكلام واستئنافُ كلامٍ آخر غيره بلا علاقةٍ تكونُ بينه وبينه)[٧١]، (ولا يكونُ بين الأوَّل والثاني مُلائمةٌ ولا مُناسبة)[٧٢]، وذلك في كلام العرب كثير، قال ابنُ الأثير (ت:٦٣٧): (والاقتضابُ الواردُ في الشِّعر كثيرٌ لا يُحصى)[٧٣]، وهو في القرآن كذلك، قال العَلوي (ت:٧٠٥) في نوعَي "التخلُّص والاقتضاب": (وهما واديان مِن أوديَة البلاغة، ومِن حُكمِهما يظهرُ فضلُ النَّاظم والنَّاثر ...، فأمَّا

الاقتضاب فلا يظهرُ خلافٌ في وروده في القرآن الكريم ...، وهو مذهبُ الشُّعراء المتقدِّمين من العرب، كامرئ القَيس والنَّابغة وطَرَفَة ولَبيد)[٧٤]، وقال ابن النَّقيب (ت:٦٩٨): (وهو مذهبُ القُدماء) [٧٥].

وقد أحسنَ الطّوفي (ت:٧١٦) البيانَ عن ذلك في القرآن، فقال: (القرآنُ وغيرُه مِن كلام العرب يقع فيه الفصلُ بين أجزاءِ الكلامِ بالأجنبي كقوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً﴾[النمل: ٣٤]، إلى قوله ﷻ: ﴿أَذِلَّةً﴾[النمل: ٣٤]، هذا حكايةُ قولِ بلقيس، ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[النمل: ٣٤] كلامٌ مبتَدأٌ مِن الله ﷻ عند المفسرين. وقوله ﷻ: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾[يوسف ٥١]، إلى قوله: ﴿ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾[يوسف ٥١]، هذا حكايةُ كلام المرأة، ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ﴾[يوسف ٥٢]، إلى قوله: ﴿إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[يوسف: ٥٣]، كلامُ يوسفَ عليه السلام. وقوله ﷻ: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَـٰعِدَ﴾[آل عمران: ١٢١]، إلى قريبِ آخرِ السورةِ يومَ أُحُد في مَعنى غزاتِها، وتذكيرُ يومِ بَدر ونَحوه، ووقع الاعتراض بين ذلك بقوله ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾[آل عمران ١٣٠]، إلى قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ﴾[آل عمران ١٣٩]. وبالجُملةِ فاعتراضاتُ العربيَّة، والتَّخلُّصاتُ مِن كلامٍ إلى كلامٍ كثيرةٌ في القرآن على أبدَعِ ما يكون، حتَّى إن الإنسان يظنُّ أنَّ الجُملتين المتواليتين مِنه في معنًى واحد، وكل واحدٍ في معنى، ومَن استقرأَ ذلك ونَظَر فيه عَرَفَه)[٧٦].

وقرَّر ذلك الشَّاطبي (ت:٧٩٠) أيضًا فقال: (الكلامُ المنظور فيه تارةً يكون واحدًا بكلِّ اعتبار، بمعنى أنَّه أُنزل في قضيَّةٍ واحدةٍ طالَت أو قصُرَت، وعليه أكثرُ سورِ المفصَّل، وتارَة يكون متعددًا في الاعتبار، بمعنى أنَّه أُنزل في قضايا متعددةٍ؛ كسورةِ البقرة، وآل عمران، والنِّساء، واقرأ باسم ربك، وأشباهِها، ولا علينا أُنزلَت السورة بكمالِها دُفعةً واحدة، أم نَزَلَت شيئًا بعد شَيء)[٧٧].

ثانيًا: لا يجوزُ القولُ في معنى آيةٍ إلا بدليل، وظهورُ المعنى في آيةٍ مِن السورة، أو اتِّصالُه باسمِها، أو اتِّصاله بجُملةِ آياتٍ منها، ليس دليلًا على أنَّه المعنى الذي يتَّصل بكلِّ آيةٍ فيها = "النَّظم"؛ فقد ذكر العلماءُ أنواعَ أدلَّة المعاني في التفسير وحصَروها، وليس منها ما في هذه الدعوى بوَجه.[٧٨]

ثالثًا: أنَّ في هذا قسرًا للمعاني، وفرضًا لها على ما لا تعلُّق لها به بسببٍ غير المجاورة في السورة، وهو نوعٌ من اعتقاد المعنى قبل التفسير، وذلك من باطلِ التفسير، فإنَّ معاني الآيات إنَّما تُعرف مِن نفس الآية لا من معنًى لا يجمعُه بها إلا أنَّهما في ذاتِ السورة.

رابعًا: أنَّ هذا الوجه مِن التفسير لم يعرفه السَّلف، ولم يقل به مِنهم أحد، ولا تجدُ في كلامِهم دلالةً عليه، ومِن الشَّاهد على ذلك أنَّ قولَ الرازي هنا في هذه الآية لم يقُل به أحدٌ من السلف، والقولُ الذي قال عنه: (عجيبٌ جدًا)(٧٩)، هو القولُ المعروف عن السلف في الآية(٨٠).

وقد أشار الرازي في موضع آخر إلى إعراض المفسِّرين عن نحو هذا، فقال: (مَن تأمَّل في لطائف نَظم هذه السورة، وفي بدائع ترتيبها، علمَ أنَّ القرآنَ كما أنَّه معجزٌ بحسب فصاحة ألفاظه، وشرف معانيه، فهو أيضًا معجزٌ بحسب ترتيبه ونَظم آياته، ولعلَّ الذين قالوا: إنَّه معجزٌ بحسب أسلوبه. أرادوا ذلك، إلا أنِّي رأيتُ جمهورَ المفسِّرين مُعرضين عن هذه اللطائف، غيرَ متنبِّهين لهذه الأمور)(٨١)، وقد أحسن صبحي الصالح (ت:١٤٠٧) في تعليقه على هذا المعنى بقوله: (ما نظنُّ احتفالَ المفسِّرين قليلًا بهذا النَّوع لدقَّته وحَسب، بل لقلَّة جدواه، وكثرَة التَّكلُّف فيه)(٨٢).

خامسًا: أنَّ هذه الدَّعوى مُقابلةٌ بمثلها؛ إذ ما مِن آيةٍ إلا وأمكَن أن يُدَّعى فيها مثلُ ذلك، ويُستخرجَ منها معنى يوصَلُ بجميع آياتِها، ويُجعَلَ هو "النَّظم" فيها. والدَّعاوَى إذا تقابلَت تساقَطَت.

وقد أشار ابن دقيق العيد (ت:٧٠٢) إلى نحو ذلك في "السِّياق" الذي هو بعضُ "النَّظم"، فقال: (دلالةُ السِّياق لا يُقام عليها دَليل، وذلك لو فُهم المقصودُ مِن الكلام، وطولِب بالدَّليل عليه لعَسُر. فالنَّاظرُ يرجعُ إلى ذَوقِه، والمناظرُ يرجعُ إلى دينه وإنصافِه)(٨٣)، وعلَّق عليه الأمير الصَّنعاني (ت:١١٨٢) فقال: (وذلك لأنَّ دلالةَ السِّياق ذوقيَّة، والأذواقُ تختلف، فرُبَّ شَخصٍ يُدرك دلالةَ السِّياق على معنًى لا يُدركُه غيرُه، وكلُّ مُخاطَبٍ بما أدركَ وفَهم، ولذلك اختلفَت الاستنباطاتُ واستخراجُ الأدلَّة والنِّكات)(٨٤).

سادسًا: لو كان الأمر كذلك لوجبَ على الرازي التزامُ إظهارِ ذلك في كلِّ سورة إظهارًا بيِّنًا، يُشهِرُ به المعنى الذي يجبُ التزامُه في جميعِ آياتِ السورة، ولا يجوزُ الخروجُ عنه. لكنَّه لم يلتزمه، ولم ينصِبه في كلِّ سورةٍ عَلَمًا ترجعُ إليه المعاني فيها، حيثُ هو عنده بهذه المثابةِ العظمى، وذلك شيءٌ غيرُ إكثارِه مِن ذكر النَّظم، أو التَّرجيحُ به في جملةٍ مِن المواطن، لأنَّ ما كان صفتُه عنده أنَّ "عدم القول به يوجبُ أعظمَ أنواع الطَّعن"، وفي تركه "حَيفٌ عظيمٌ على القرآن"، حقيقٌ بأن يُرى في كلِّ سورةٍ أظهَرَ ما يكون.

سابعًا: أنَّ هذا مُنتقِضٌ بما قرَّره الرازي نفسُه، فقد أشار في كتابه "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" الذي اختصر فيه كتابَي عبد القاهر الجرجاني: "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز"، إلى أنَّ من "النَّظم" ما لا يكون متَّصلًا بعضُه ببعض، فقال: (الفصل الثَّالث: في أقسام النَّظم. اعلم أن الجُملَ الكثيرة إذا نُظمَت نَظمًا واحدًا فلا يَخلو إمَّا أن يتعلَّق البعضُ بالبعضِ أو لا يتعلَّق، فإن لم يتعلَّق البعضُ بالبعضِ لم يَحتَج واضعُ ذلك النَّظم إلى فِكرٍ ورَويَّةٍ في استخراج ذلك النَّظم، بل هو مثلُ مَن عَمدَ إلى اللآلئ فخَرَطَها في سِلك ...، وهذا

الضَّربُ من النَّظم لا يستحقُّ الفضيلةَ إلا بسلامة معناه، وسلاسة ألفاظِه؛ إذ ليس فيه معنًى دقيق لا يُدرَك إلا بثاقِب الرَّأي ودقيق النَّظر)[٨٥]، ثمَّ قال: (وأمَّا القسم الثَّاني: وهو الذي يكون الجُمَل المذكورة متعلِّقًا بعضُها بالبعضِ. وهناك يظهر قوَّة الطَّبع، وجودة القَريحة، واستقامة الذِّهن، وكلَّما كان أجزاءُ الكلام أقوى ارتباطًا وأشدُّ التحامًا كان أدخَلَ في الفصاحة)[٨٦].

إذًا: "وجودُ جُملٍ في الكلام لا يتَّصلُ بعضُها ببعضٍ" هو نوعٌ من "النَّظم"، له فضيلةٌ، وغيرُ خارجٍ عن حدِّ الفصاحة، وإن كان النَّوعُ الثَّاني أفصَح. وما أبعد هذا عن قوله فيما سبق: ورودُ آياتٍ لا تعلُّق للبعض فيها بالبعض يوجب أعظمَ أنواع الطَّعن!

وأمَّا المسألةُ الخامسةُ، فإنَّ ممَّا استدلَّ به مَن ذهب إلى هذا الرأي في "النَّظم": أنَّ ضمَّ آياتِ القرآن في سورٍ ذاتِ مطلعٍ ومقطَع دليلٌ على اجتماعِها في معنًى، وذلك هو نظامُ السورة وعمودها؛ ولذلك علَّق الله التحدِّي على إتيانِهم بسورة لا بآية أو آيات ولو زادت في الطُّول عن سورة، فقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾[البقرة: ٢٣]؛ لاشتمال السورة على معنًى زائد ليس في الآية ولا في جُملة الآيات بانفراد، وذلك المعنى الزَّائد إنَّما تحصَّل باجتماع تلك الآيات في سورةٍ وانتظامها فيها، سواءٌ كان ذلك المعنى الجامع تفسيرًا لبعضِ آيِها، أو استنباطًا منها.[٨٧]

وفيما سبق من وجوه الردِّ ما يصلحُ جوابًا هنا، ويُضافُ إليها وجوه:

أوَّلها: قيل: إنَّ المراد في آياتِ التَّحدي: مقدارُ سورة. أي: ثلاثُ آياتٍ فأكثر. فالقَصد فيها لمطلق الآيات لا للسورة؛ وذلك أنَّ السورة والآية متلازمان، فلا سورةَ بلا آية، ولا آيةَ بلا سورة، فاستَغنى عن ذكر الآية بذكر السورة. وبهذا يزول معنى اختصاصُ السورة بالذِّكر في آيات التَّحدي. قال الزركشي: (فصلٌ في قدر المعجزِ مِن القرآن)[٨٨]، ونقلَ فيه نصًّا مطوَّلًا، لخَّصَه السيوطي (ت:٩١١) فقال: (اختُلفَ في قدر المعجزِ مِن القرآن، فذهبَ بعضُ المعتزلةِ إلى أنَّه مُتعلِّق بجميع القرآن. والآيتان السَّابقتان ترُدُّه. وقال القاضي: يَتعلَّق الإعجاز بسورةٍ، طويلةٍ كانت أو قصيرة، تشبُّثًا بظاهر قوله: ﴿بِسُورَةٍ﴾[البقرة: ٢٣]. وقال في موضعٍ آخر: يَتعلَّق بسورةٍ أو قدرِها مِن الكلام، بحيث يَتَبيَّن فيه تفاضُلُ قُوى البلاغة، قال: فإذا كانَت آيةٌ بقدر حروفِ سورةٍ وإن كانَت كسورةِ الكوثر، فذلك مُعجزٌ. قال: ولم يَقُم دليلٌ على عجزِهم عن المعارضةِ في أقلِّ مِن هذا القدر. وقال قومٌ: لا يحصل الإعجازُ بآيةٍ، بل يُشترطُ الآياتُ الكثيرة)[٨٩].

ثانيها: ولو قيل: إنَّ "السورةَ" مقصودةٌ. فإنَّ المرادَ بها: القِطعةُ التَّامَّة مِن الكلام. ثمَّ ذلك الكلامُ قد يكون موضوعًا واحدًا، وقد يكون أكثرَ مِن موضوع، وقد يكون مُتَّصلًا وقد يكون مُنفصِلًا، على عادة

العرب في كلامِها كما مرَّ. ومِن ثمَّ فلا حُجَّة في تخصيص السورة بالتَّحدي على أنَّ لها معنًى واحدًا زائدًا أفادَه اجتماع آيِها، ويؤخذُ ظاهرًا مِن تفسير بعضِ آيِها، أو باطنًا بالاستنباط منها. فالمقدِّمةُ لا تستلزِمُ النَّتيجة.

ثالثها: أشار السَّلف إلى معنى اجتماع آي القرآن في سور، وليس مِنه ما ذُكر، فعن ابن عمر ﵄ قال: (لو شاءَ الله لأنزلَه جُملةً واحدة، وإنَّما فصَّلَه لتُعطى كلُّ سورةٍ حظَّها من الرُّكوع والسُّجود)[٩٠]، ونحوه عن أبي العالية (ت:٩٣)[٩١]، فالقِسمةُ على السور أعوَنُ على العبادة، وأنشطُ للقراءة، وأيسرُ للحِفظ، ولا يُعرَفُ عن السَّلف معنًى آخر من "نَظم" أو غيره.

وقد كان ابنُ عاشور (ت:١٣٩٣) دقيقًا في بيانه عن هذا الرأي، دون الوقوع فيما وقعَ فيه من قصرَ النَّظم على غرضٍ واحد، فقال: (السورة قطعةٌ من القرآن معيَّنَة، متميزةٌ عن غيرها من أمثالها بمبدأٍ ونهاية، تشتمل على ثلاث آيات فأكثر، في غرض تام أو عدة أغراض ...، وإنَّما كان التَّحدي بسورة ولم يكن بمقدار سورة من آيات القرآن؛ لأنَّ مِن جُملة وجوه الإعجاز أمورًا لا تظهر خصائصُها إلا بالنَّظر إلى كلامٍ مُستوفٍ في غرضٍ مِن الأغراض، وإنَّما تنزل سورُ القرآن في أغراضٍ مقصودةٍ، فلا غِنًى عن مراعاة الخصوصيَّات المناسبة لفواتح الكلام وخواتمه بحسب الغَرَض، واستيفاء الغَرَض المسوق له الكلام، وصحَّةِ التَّقسيم، ونُكَتِ الإجمال والتفصيل، وأحكامِ الانتقال مِن فنٍّ إلى آخر مِن فنون الغَرَض، ومُناسبات الاستطراد والاعتراض، والخروج والرجوع، وفصلِ الجُمَل ووصلِها، والإيجاز والإطناب، ونحو ذلك مما يرجعُ إلى نُكَتِ مجموعِ نَظمِ الكلام، وتلك لا تظهر مطابقتُها جليَّةً إلا إذا تمَّ الكلامُ واستوفى الغرضُ حقَّه، فلا جَرَمَ كان لنَظمِ القرآن وحُسن سَبْكِه إعجازٌ يفوت قدرةَ البشر هو غيرُ الإعجاز الذي لجُمَلِه وتراكيبِه وفصاحةِ ألفاظه. فكانت السورةُ مِن القرآن بمنزلة خُطبة الخطيب، وقصيدة الشَّاعر، لا يُحكم لها بالتَّفوق إلا باعتباراتِ مجموعِها بعد اعتبارِ أجزائِها)[٩٢].

وبهذا يُتبيَّن أنَّ **دعوى "النَّظم" بهذا المعنى المذكورِ غيرُ صحيحة، ولا يجوزُ تسليطُها على المعاني، وجعلَها ميزانًا لتصحيحِها وتضعيفها، أو قبولِها وردِّها**، وأنَّ ذلك نوعٌ من الإفراطِ في التفسير مِن جهةِ فَرضِ المعنى على ما سوى الآية مِن باقي آياتِ السورة، كما أنَّ فيه تفريطًا مِن جهةِ سلبِ كلِّ آيةٍ تمامَ معناها الواجب لها، مراعاةً لمعنى آيةٍ هي عنوان "النَّظم" و"عمود السورة" في اجتهادٍ ما.

على أنَّ محلَّ "النَّظم" –بهذا المعنى– الذي يُمكن أن يُستفاد مِنه فيه –لو صَحَّ، وسلمَ مِن التَّكلُّف–: أن يكون **مِن قرائن الترجيح** في تقديم بعض المعاني على بعضٍ أو تأخيرها، وتلك مرتبةٌ متأخِّرةٌ عن أدلَّة المعاني التي تَثبتُ بها، وتُقبلُ وتُردّ، والفرقُ بينهما بيِّنٌ في مراتب الاستدلال.[٩٣]

الخاتمة : تشتمل على أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث :

الحمد لله على تيسيرِ إتمامَ البحث، وقد أثمرَ جُملةً مِن النَّتائجِ أُلخِّصها فيما يأتي:

١. "النَّظم" عند الرازي هو المعنى الواحد المتَّصل الذي ينتظِمُ كلَّ آياتِ السورة فلا تخرُج عنه.

٢. يُقاربُ النَّظمَ بعضَ المصطلحات؛ كالتَّناسب. ويتداخلُ مع أخرى؛ كالسِّياق.

٣. استفاد الرازي هذا المعنى للنَّظم من بعضِ مَن سبقَه، وعلى الأخصِّ الزَّمخشري في تفسيره.

٤. "النَّظم" عند الرازي أهمُّ دليلٌ يُعتمَدُ عليه في بيان المعاني، ولا تجوزُ مخالفتُه؛ وأنَّ ذلك يقتضي نوعًا مِن الطَّعن في القرآن.

٥. دعوى النَّظم بهذا المعنى غيرُ صحيحةٍ، ولا يصحُّ اعتمادُها أصلًا يُرجعُ إليه في تبيين المعاني.

٦. المجالُ الذي يُمكنُ الاستفادةُ مِن النَّظم فيه للتفسير هو: قرائنُ التَّرجيح.

التَّوصياتِ :

١. دراسةُ "النَّظم" عند الزَّمخشري في تفسيره؛ لما له مِن الأثر على كثيرٍ ممَّن جاءَ بعده.

٢. تتبُّع دراسة "النَّظم" في تفاسير المعتزلة القُدماء، وقد جُمعَ عددٌ مِنها؛ فاهتمامهم بهذا الباب قديمٌ مشهور.

هوامش البحث:

(١) مجلة أبحاث، التابعة لكلية التربية بجامعة الحديدة، باليمن، العدد ١٨ (٢٠٢٠)، (ص:٣٦٤).

(٢) ينظر: الصَّحاح، للجوهري ٢٠٤١/٥، ومقاييس اللغة، لابن فارس ٤٤٣/٥.

(٣) إعجاز القرآن (ص:٢٦).

(٤) أحسنَ حسن إسماعيل عبد الرزاق في تتبُّع مَن سبقَ الجُرجاني إلى الكلامِ عن النَّظم، وكيف استفادَ مِنهم فيه. وذلك في كتابِه: النَّظم البلاغي بين النَّظريَّة والتَّطبيق (ص:٦٠).

(٥) دلائل الإعجاز (ص:٨٢).

(٦) المرجع السابق (ص:٨٤). وينظر: (ص:٨١).

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب ٤٩١/٩، ٢٠٧/١١، ٢٧٥/١٧.

(٨) مفاتيح الغيب ٥٥٠/٣.

(٩) مفاتيح الغيب ٣٦٦/٦، ٣٧٥/٢٦، ٥٢٩/٢٧.

(١٠) مجلس في تفسير قوله تعالى: {لقد مَنَّ الله على المؤمنين} (ص:١٠٤).

(١١) ٤٢/١، ٨٥، ١٢٩.

(١٢) ٥٦٩/٢٧، والمناسبات القرآنية عند الإمام الرازي في تفسيره، لرأفت المصري (ص:٣٤١).

(١٣) ١٨/١، ٤٥٩/١٤، والإمام البقاعي ومنهاجه في البلاغة، لمحمود توفيق سعد (ص:١٥٠).

(١٤) ينظر: النظم الفني في القرآن، لعبد المتعال الصعيدي (ص:٤)، والنبأ العظيم، لمحمد دراز (ص:١٨٨)، والعَرْف على أنوار الذِّكر، لمحمود توفيق سعد (ص:١٨، ٩٠).

(١٥) ينظر: دلائل النظام، لعبد الحميد الفراهي (ص:١٦، ٢٠، ٣٦، ٧٧)، وأهداف كل سورة ومقاصدها في القرآن الكريم، لعبد الله شحاته (ص:٢٥٥، ٢٧٢، ٣٤٢)، ودراسات في علوم القرآن الكريم، لفهد الرومي (ص:١٠٣)، والمحرر في علوم القرآن، لمساعد الطيار (ص:٢٠٩).

(١٦) ينظر: الصَّحاح، للجوهري ٢٢٤/١، ومقاييس اللغة، لابن فارس ٤٢٣/٥.

(١٧) البرهان في علوم القرآن ٣٥/١.

(١٨) ممّا أُفرد من التصنيف في "المناسبات بين السور": البرهان في تناسب سور القرآن، لابن الزبير الغرناطي (ت:٧٠٨)، وتناسق الدرر في تناسب السور، للسيوطي (ت:٩١١)، وجواهر البيان في تناسب سور القرآن، لأبي الفضل الغماري (ت:١٤١٣)، وكلُّها مطبوعة.

(١٩) مفاتيح الغيب ١١٠/١٠.

(٢٠) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس ١١٧/٣، ولسان العرب، لابن منظور ١٦٦/١٠.

(٢١) ينظر: جامع البيان، لابن جرير ٦٧٥/٧.

(٢٢) المرجع السابق ٢١٣/٣، ٥٠٧/٨، ٤٦٥/٢٤.

(٢٣) مفاتيح الغيب ٤٤٥/١٢.

(٢٤) ديوانه ٩٧٧/٢.

(٢٥) ينظر: جامع البيان ١٤٨/١، ٥٣٠/٣، ١٣٨/٦، ٥٢٧/١٨، ٣٦٣/١٩.

(٢٦) التهذيب في التفسير ١٩٣/١.

(٢٧) المرجع السابق ٢١٨/١.

(٢٨) المرجع السابق ٧٨٦/١.

(٢٩) ينظر: المرجع السابق ٣١٢/١، ٣٩٦، ٥٣٧، ٥٤٤، ٦٧٤.

(٣٠) مفاتيح الغيب ٥٢٣/١٢. وينظر: ٩٤/١٣.

(٣١) المرجع السابق ٥٣٠/٦.

(٣٢) المرجع السابق ٣٧٢/٦.

(٣٣) ينظر: المرجع السابق ٣٦٥/٦، ٣٧٧، ٣٩/٧، ١١٥، ٥٢٣/١٢.

(٣٤) ينظر: الإمام البقاعي ومنهاجه في البلاغة، لمحمود توفيق سعد (ص:١٥٠).

(٣٥) مفاتيح الغيب ٥١١/٢١.

(٣٦) دلائل الإعجاز (ص:٥٤).

(٣٧) الكشَّاف ٦٨/١.

(٣٨) الكشَّاف ٣/٦٣.
(٣٩) مفاتيح الغيب ٢/٣٧٢.
(٤٠) المرجع السابق ٣/٤٨٩.
(٤١) المرجع السابق بتصرُّف ١٥/٤٠٧.
(٤٢) المرجع السابق ٢٩/٤٩٨.
(٤٣) المرجع السابق ١٥/٤٣٠.
(٤٤) المرجع السابق ٢٦/٣٩١.
(٤٥) المرجع السابق ٣٠/٧٨٠. وينظر: ٤/٧٦، ٨/٢٦١، ٢٥/٥، ١٠، ٢٧/٦٢٦، ٣٢/٢٢٢.
(٤٦) المرجع السابق ١٥/٤٤١.
(٤٧) المرجع السابق ٤/١١.
(٤٨) المرجع السابق ٩/٤٩٨.
(٤٩) المرجع السابق ٨/٢٧٧.
(٥٠) المرجع السابق ٢٢/١٤٥.
(٥١) المرجع السابق ٢٢/١٨٦. وينظر: ٩/٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٩، ١٢/٤٠٢، ٢٦/٣٢٨.
(٥٢) المرجع السابق ٦/٤٥٥.
(٥٣) المرجع السابق ١٥/٤٤٠.
(٥٤) المغني ٢/١١٧. وينظر: المغني ٢/١١٨، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٣/٢٦٩.
(٥٥) الاستذكار ١/٤٦٥.
(٥٦) مجموع الفتاوى ٢٣/٢٦٩.
(٥٧) مفاتيح الغيب ٢٤/٥٣٩.
(٥٨) مفاتيح الغيب ٤/٧٦.
(٥٩) المرجع السابق ٢٢/٤٨.
(٦٠) المرجع السابق ٢٢/٦٠. ونحوه في: ٢٤/٤١٥، ٢٨/١٠٠، ٣١/١٧٣.
(٦١) الكشَّاف ٤/٥٢. ونحوه في: ٤/١٣٨، ٢٦٨، ٣٦١، ٧٥٩.
(٦٢) ينظر: معجم الأدباء ٥/٢١١٨، وهو كتابٌ مَفقود.
(٦٣) ينظر: الرسائل ٣/٢٢٩، ٤/٣١، والبيان والتَّبيُّن ٣/١٩٨.
(٦٤) ينظر: الكشَّاف ١/٦٨، ٩٣، ٢/٣٤٧، ٥٣٦، ٣/٣٩٥، ٤/١٣٤.
(٦٥) المرجع السابق ٤/١٣٤.
(٦٦) مفاتيح الغيب ٢٧/٥٦٩.

(٦٧) استدلَّ الفراهيُّ (ت:١٣٤٩) بهذا النَّص عن الرازي (ت:٦٠٦) في إثبات "عمود السورة"، كما استدلَّ به رأفت المصري على "الوحدة الموضوعيَّة" عند الرازي. ينظر: تفسير نظام القرآن (ص:١٥)، والمناسبات القرآنية عند الإمام الرازي في تفسيره (ص:٣٤٥).

(٦٨) الكشَّاف ٦٣/٣.

(٦٩) انظر نحو هذه المبالغة عند البقاعي (ت:٨٨٥) في نظم الدرر في تناسب الآي والسور ١١/١.

(٧٠) علَّل الرازي (ت:٦٠٦) بمثل هذا في موضعٍ آخر فقال عن قَولٍ: (الآياتُ لا بدَّ وأن تكون منتظمةٌ متناسقة، أمَّا لو حملناها على الزَّكواتِ الواجبةِ ابتداءً، لم يبقَ لهذه الآية تعلُّقٌ بما قبلَها ولا بما بعدها، وصارَت كلمةً أجنبيَّة، وذلك لا يليقُ بكلامِ الله تعالى، فوجبَ أن يكونَ المرادُ مِنه شيءٌ آخر سوى هذا الوَجه) ١٣٤/١٦، ونصَّ على مثلِ هذا التَّعليل أيضًا في ٤٤١/١٥.

(٧١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير ٢٤١/٢.

(٧٢) الطِّراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعَلوي (ص:١٨١).

(٧٣) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٢٤٢/٢.

(٧٤) الطِّراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (ص:١٧٣-١٨١). وينظر: مقدمة تفسير ابن النقيب (ص:٢٩٥).

(٧٥) مقدمة تفسير ابن النقيب (ص:٢٩٤). وينظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي ٣٧٤/٣.

(٧٦) شرح مختصر الرَّوضَة ١١٠/٣.

(٧٧) الموافقات ٢٦٦/٤.

(٧٨) ينظر: الاستدلال في التفسير، لنايف الزهراني (ص:١١٧)، ومتن الدليل في علم التفسير، له أيضًا (ص:١٩).

(٧٩) مفاتيح الغيب ٥٦٩/٢٧.

(٨٠) ينظر: جامع البيان، لابن جرير ٤٤٦/٢٠، وموسوعة التفسير المأثور، لمركز الدراسات بمعهد الإمام الشاطبي ٥٠٠/١٩.

(٨١) مفاتيح الغيب ٥٦٩/٢٧.

(٨٢) مباحث في علوم القرآن (ص:١٥٦).

(٨٣) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ٣٧٨/١.

(٨٤) العُدَّة حاشية الأمير الصنعاني على إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ٢٨٦/٣.

(٨٥) (ص:١٦٨).

(٨٦) المرجع السابق (ص:١٧٠).

(٨٧) تنظر هذه الحجَّة في مصاعد النظر إلى مقاصد السور، للبقاعي (ص:١٤٧)، والإمام البقاعي ومنهاجه في تأويل بلاغة القرآن، محمود توفيق محمد سعد (ص:٢١٣).

(٨٨) البرهان في علوم القرآن ١٠٨/٢.

(٨٩) الإتقان في علوم القرآن ٤/٢٠.

(٩٠) فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلَّام (ص:٢٣٩).

(٩١) المرجع السابق.

(٩٢) التحرير والتنوير ١/٣٣٦.

(٩٣) ينظر: الاستدلال في التفسير، لنايف الزهراني (ص:٥٩٨)، ومتن الدليل في علم التفسير، له أيضًا (ص:١٠٥).

المراجع والمصادر :

- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤.
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية، بدون بيانات طبع.
- الاستدلال في التفسير، لنايف بن سعيد الزهراني، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط٢، ١٤٣٦.
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطّأ من معاني الرّأي والآثار وشرح ذلك كلّه بالإيجاز والاختصار، لابن عبد البرّ، ت: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٣.
- أهداف كل سورة ومقاصدها في القرآن الكريم، لعبد الله شحاته، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.
- البرهان في تناسب سور القرآن، لابن الزبير الغرناطي، ت: محمد شعباني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤١٠.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار عالم الكتب، ١٤٢٤.
- البقاعي ومنهاجه في تأويل بلاغة القرآن، لمحمود توفيق محمد سعد، بدون بيانات طبع.
- بيان إعجاز القرآن، للخطابي، ت: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٦م.
- البيان والتَّبيُّن، للجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣.
- التحرير والتنوير، للطاهر ابن عاشور، نشر الدار التونسية.
- تناسق الدرر في تناسب السور، للسيوطي، ت: عبد الله الدرويش، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٨.
- التهذيب في التفسير، للحاكم الجشمي، ت: عبد الرحمن السالمي، دار الكتاب المصري، ط١، ١٤٣٩.
- جواهر البيان في تناسب سور القرآن، لأبي الفضل الغماري، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٦.
- دراسات في علوم القرآن الكريم، لفهد الرومي، ط١٢، ١٤٢٤.
- دلائل الإعجاز، للجرجاني، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤١٣.
- دلائِل النِّظام، لعبد الحميد الفراهي، مطبوع ضمن رسائل الإمام الفراهي في علوم القرآن، الدائرة الحميدية، بمدرسة الإصلاح، أعظم كره، الهند، ط٢، ١٤١١.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، ت: د. نعمان محمد طه، دار المعارف، مصر، ط٣.
- الرسائل، للجاحظ، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨٤.
- شرح مختصر الروضة، للطوفي، ت: عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧.

- الصَّحاح، للجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧.
- الطِّراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعَلوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣.
- العَزف على أنوار الذِّكر، لمحمود توفيق سعد، بدون بيانات طَبع.
- فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام، ت: وهبي سليمان غاوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنْزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، ت: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، طط١، ١٤١٥.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤.
- مباحث في علوم القرآن، لصبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط٢٤، ٢٠٠٠م.
- متن الدليل في علم التفسير، لنايف بن سعيد الزهراني، مركز تكوين، الدمام، ط١، ١٤٤٢.
- مجالس في تفسير قوله تعالى {لقد مَنَّ الله على المؤمنين}، لابن ناصر الدين الدمشقي، ت: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤٢١.
- مجلة أبحاث، كلية التربية بجامعة الحديدة، باليمن، العدد ١٨، ٢٠٢٠.
- مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ١٤١٨.
- المحرر في علوم القرآن، لمساعد الطيار، معهد الإمام الشاطبي، ط٢، ١٤٢٩.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لياقوت الحموي، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- المغني، لابن قدامة، ت: عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، دار هجر، ط١، ١٤٠٦.
- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠.
- مقدمة تفسير ابن النقيب، لابن النقيب الحنفي، ت: زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٥.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠.
- المناسبات القرآنية عند الإمام الرازي في تفسيره، لرأفت المصري، دار النور المبين، ط١، ٢٠١٦.
- الموافقات، للشاطبي، ت: مشهور حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الخبر، ط١، ١٤١٧.
- موسوعة التفسير المأثور، لمركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي بجدة، ط١، ١٤٣٩.
- النبأ العظيم، لمحمد دراز، ت: أحمد مصطفى فضليه، دار القلم، ١٤٢٦.
- النَّظم الفنِّي في القرآن، لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة.